

مؤشر القيادة الإنسانية المحلية

لمحة عن التقدم المحرز نحو تحقيق نتائج القيادة الإنسانية المحلية في هيكل تنسيق الشؤون الإنسانية في الأردن ولبنان وسوريا

يحدد المؤشر هنا التغييرات المطلوبة للمساهمة في تحقيق القيادة الإنسانية المحلية. ويلخص المؤشر الأبحاث التي تم إجراؤها حول مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في هيكل التنسيق الإنساني الدولي للإستجابة في سوريا ، ويرافقه ثلاث دراسات حالة محلية. تم تصميم المؤشر لدعم المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية للدعوة إلى إصلاحات لزيادة مشاركتها في نظام تنسيق الشؤون الإنسانية والسماح لهذه المجموعات باستخدام هذه المساحات للدعوة إلى التغييرات المرغوبة في الإستجابة. الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية هي من تتحمل المسؤولية الأكبر عن تمكين تلك الإصلاحات. التوصيات في كل قسم من أقسام البحث تقدم حلولاً عملية للتصدي للعوائق والتحديات التي تم تحديدها.

تُكتب تقارير أبحاث أوكسفام لمشاركة نتائج البحث والمساهمة في النقاش العام ودعوة التعليقات حول التنمية والسياسات والممارسات الإنسانية. ولا تعكس بالضرورة مواقف سياسة أوكسفام. الآراء المعرب عنها هي آراء مؤلف التقرير وليست بالضرورة آراء منظمة أوكسفام.



المحتويات

3	مقدمة
4	الوضع في لبنان والأردن وسوريا
5	السياق
5	حول المؤشر
7	كيفية قراءة المؤشر
8	[تقييم الاحتياجات
9	2التخطيط الاستراتيجي للاستجابة
10	3تعبئة الموارد
11	4التنفيذ والمراقبة
12	5مراجعة الأقران للعمليات وتقييمها
14	إيضاحات

تبرز الحاجة إلى الدعم الدولي في حالات الطوارئ التي تكون فيها الحكومة الوطنية غير راغبة و/أو غير قادرة على تقديم الإغاثة الإنسانية للأشخاص المتضررين، وفي محاولة لإصلاح نظام إنساني غالباً ما يُنظر إليه على أنه نظام أبوي واستعماري وغير مناسب للغرض، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى نهج "محلي قدر الإمكان ودولي حسب الضرورة". على الرغم من مجموعة من الالتزامات العالمية لتحقيق "التوطين"¹ و "القيادة الإنسانية المحلية"² و "العمل الإنساني المحلي"³ مثل تلك التي تتم تحت رعاية منظمة «أجندة الإنسانية»، والصفقة الكبرى لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، وميثاق التغيير، لا يزال هيكل التنسيق الإنساني الدولي مؤسسياً بطبيعته إلى حد كبير.





























لا يزال عدد صغير نسبياً من المنظمات التي يقع مقرها في الشمال العالمي، بما في ذلك الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تهيمن على الأجندة الإنسانية، جنباً إلى جنب مع قيادتها وعملية صنع القرار والتمويل فيها. حتى مع الإصلاحات المهمة للأمم المتحدة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، لا يزال دور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية⁴ والأشخاص المتضررين ومجتمعاتهم في تشكيل الاستجابة الإنسانية محدوداً. يُشكل التمويل المباشر للجهات الفاعلة المحلية والوطنية 3.1٪ فقط من جميع المساعدات الإنسانية العالمية، على الرغم من التزامات الصفقة الكبرى التي تم التعهد بها في عام 2016 بزيادة النسبة إلى 5.25٪⁵. تُمثل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية 6٪ فقط من الأعضاء عبر 29 فريقاً قوطياً إنسانياً في جميع أنحاء العالم.⁶

تؤدي الجهات الفاعلة المحلية والوطنية دوراً رئيسياً في العمل الإنساني، وغالباً ما تكون أول وأفضل المستجيبين عند حدوث أزمة. توفر الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بالفعل القيادة في الاستجابات ولكنها تفتقر إلى الموارد والدعم الكافيين. في حين أن جائحة كوفيد-19 الأخيرة قد أكدت على الحاجة إلى القيادة المحلية، فإن الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية بما في ذلك الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية تستمر في تجاهل القدرات الحالية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية مثل المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية، لقيادة وتنفيذ برامج إنسانية فعالة. يُشكل دعم قيادة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية واجباً أخلاقياً لضمان حقها في تقرير شؤونها الذاتية.⁷ يجب على الجهات الفاعلة المحلية والوطنية أن توجه السياسات والبرامج في السياقات الإنسانية التي تعمل فيها.

يعتبر نقل السلطة والموارد إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية أمراً أساسياً لاستئصال العنصرية المنهجية والافتراضات الاستعمارية الكامنة في هذه الهياكل والعمليات العالمية. ويتطلب تحويل النظام تغييرات أساسية في هيكل التنسيق الإنساني الحالي، ويتطلب أن تتنازل الجهات الفاعلة الدولية عن السلطة والموارد وصنع القرار للنظراء المحليين والوطنيين. تلتزم منظمة أوكسفام بتوسيع أولويات ووجهات نظر الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية، ومعالجة التحديات التي تواجهها في المشاركة الفعالة مع هياكل التنسيق كونها عنصراً أساسياً لدفع الالتزامات نحو تحقيق زيادة القيادة الإنسانية المحلية.

الوضع في لبنان والأردن وسوريا

ملخص النتائج

المجال	المؤشرات الأساسية	الأردن	لبنان	سوريا
	1.3 دليل على أن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية تشارك بشكل هادف في تحضير اللحات العامة عن الاحتياجات الإنسانية			
	2.1 النسبة المئوية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية الممثلة في الفرق القطرية الإنسانية			
	2.2 النسبة المئوية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية القائدة أو المشاركة في القيادة			
	3.1 النسبة المئوية لإجمالي التمويل الإنساني المباشر الممنوح للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية			
	3.2 النسبة المئوية للصناديق المشتركة القطرية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الممنوحة مباشرة للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية			
	4.4 التصور بأن الشراكات بين الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية عادلة وأخلاقية وحقيقية ومتكاملة			
	5.3 مدى دمج أهداف ومؤشرات التوطين في آليات مساءلة تنسيق الشؤون الإنسانية، مثل خطط العمل السنوية وخطط أداء كبار مسؤولي الشؤون الإنسانية			

السياق

يركز المؤشر ودراسات الحالة المصاحبة على تجارب المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية التي تستجيب للأزمة السورية في الأردن ولبنان وسوريا. لا تزال الأزمة السورية التي استمرت عقداً من الزمن إحدى أسوأ حالات الطوارئ الإنسانية في العالم. وفقاً للأمم المتحدة، هناك 13.4 مليون شخص في سوريا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية.⁸ أدى الصراع إلى نزوح أكثر من ستة ملايين شخص داخل سوريا، وهروب أكثر من خمسة ملايين شخص من سوريا كلاجئين،⁹ واستجابة لذلك، أنشأ المجتمع الدولي هيكلاً معقداً لتنسيق الشؤون الإنسانية يعمل داخل سوريا وعبر البلدان المجاورة. يهدف هذا المؤشر إلى تقديم لمحة عن التقدم المحرز نحو نتائج القيادة الإنسانية المحلية، وعلى وجه التحديد داخل هيكل التنسيق الإنساني للأزمة السورية.

يوفر نهج سوريا بأكملها الذي تقوده الأمم المتحدة "هيكلاً جامعاً" للتنسيق، ويشارك في قيادته المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في دمشق ومنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في عمان.¹⁰ لا يزال تقديم استجابة إنسانية مبدئية في سوريا من دمشق أمراً صعباً،¹¹ ومن الأهمية بمكان متابعة تقديم الدعم للجهات الفاعلة الإنسانية، ويشمل ذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية لتقديم المساعدة عبر الحدود إلى الشمال الشرقي والشمال الغربي. توفر المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية بالفعل القيادة لاستجابة سوريا وتقدم غالبية المساعدات الإنسانية داخل سوريا؛¹² لكنها تفتقر إلى الموارد والدعم الكافيين. وجد التقرير السنوي للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في سوريا لعام 2020 أن المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية تلقت 4٪ فقط من إجمالي التمويل مقارنة بـ 82٪ لوكالات الأمم المتحدة و 14٪ للمنظمات غير الحكومية الدولية.¹³

في حين أن السياق في البلدان الثلاثة كلها يختلف في طبيعته ودرجته، يتميز بتقلص مساحة المجتمع المدني وتعاقد القيود على العمليات الإنسانية للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية. في الأردن، هناك قيود متزايدة على حرية تكوين الجمعيات والتعبير، وغالباً ما تواجه المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية العاملة في القضايا "الحساسة" مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين رد فعل عنيف من الحكومة والجماعات الدينية والقبلية والمجتمعية المحافظة. في لبنان، أدت تداعيات الانهيار الاجتماعي والاقتصادي وانفجار بيروت وجائحة كوفيد-19 إلى زيادة التدقيق الحكومي على المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية. في سوريا، تواجه المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية عوائق بيروقراطية كبيرة تتعلق بالبرمجة الإنسانية. في كل من الأردن وسوريا، تراقب الحكومة عن كثب تسجيل المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية ومن الشائع وجود تأخيرات في الموافقة على المشاريع.

حول المؤشر

يتحور المؤشر حول العناصر الخمسة لدورة البرنامج الإنساني للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وهي: تقييم الاحتياجات وتحليلها؛ وتخطيط الاستجابة الاستراتيجية؛ وتعبئة الموارد؛ والتنفيذ والرصد؛ واستعراض العمليات وتقييمها. يُحدد كل عنصر النتائج أو التغييرات المرجوة التي يجب أن تحدث للمساهمة في تحقيق القيادة الإنسانية المحلية. ومن منطلق تقليل ازدواجية إلى أدنى حد، يستند هذا المؤشر إلى العديد من الأطر والمؤشرات العالمية والفئوية القائمة لقياس التوطن.¹⁴ تُصنف كل نتيجة ضمن واحد من سبعة "أبعاد" أو مجالات تغيير قيادة إنسانية،¹⁵ وتُقيم باستخدام رمز "إشارة مرور".

من أجل الحصول على تصنيف عالٍ في المؤشر بتقييم "جيد" أو "متوسط"، تحتاج هياكل تنسيق الشؤون الإنسانية على المستوى القطري إلى توفير فرص ذات مغزى للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية من أجل: المشاركة في تطوير عمليات وسياسات التخطيط الإنساني؛ وتعزيز ممثلي المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية في أدوار القيادة وصنع القرار؛ وتقديم تمويل مباشر ومرن ومتعدد السنوات لدعم المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية لتقديم المساعدة الإنسانية والحماية للسكان المتضررين، مع الاستثمار في استدامتها المؤسسية على المدى الطويل؛ ودعم الشراكات العادلة والأخلاقية والحقيقية والتكاملية بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية والجهات الفاعلة الدولية. يجب أيضاً أن تتضمن هياكل تنسيق الشؤون الإنسانية التركيز على القيادة المحلية للشؤون الإنسانية في آليات الرصد والتقييم والمساءلة المتعلقة بالاستجابة. تم تقييم البلدان التي لم تُحرز أي تقدم أو أحرزت تقدماً محدوداً في هذه المجالات على هذا النحو وتم منحها تقييماً "ضعيفاً" أو "ضعيفاً جداً".

لم يتم تقييم بعض الجوانب المهمة للقيادة الإنسانية المحلية في المؤشر، بما في ذلك على الأخص مشاركة الأشخاص المتضررين في الاستجابة الإنسانية. بدلاً من ذلك، تم تقييم هذا بشكل غير مباشر من خلال قدرة المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية على المشاركة الفعالة في نظام تنسيق الشؤون الإنسانية وتمثيل وجهات نظر الأشخاص المتضررين ومجتمعاتهم. لم تُدرج مسائل من هذا القبيل لعددٍ من الأسباب، منها أن إحدى المسائل لم تكن مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بما فيه الكفاية بدورة البرنامج الإنساني، أو أن نطاق البحث حدّ من القدرة على تقييم المسألة تقييماً كافياً، أو أن المعلومات العامة المتاحة لم تكن ذات نوعية ودقة تكفي بالسماح بتقييمها.

تم تصميم المؤشر لاستخدامه من قبل منظمة أو كسفام لدعم المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية للدعوة إلى إصلاحات لزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية داخل نظام التنسيق الإنساني والسماح لهذه المجموعات باستخدام هذه المساحات للدعوة إلى التغييرات المرغوبة في الاستجابة. جمهور الإصلاحات هو الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. تُقدم التوصيات الواردة في كل فرع حلاً عملياً للتصدي للعقبات والتحديات التي تم تحديدها.

المنهجية

يُلخص هذا المؤشر البحث الذي تم إجراؤه حول مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في هيكل تنسيق الشؤون الإنسانية الدولية للاستجابات في الأردن ولبنان وسوريا، ويرافقه ثلاث دراسات حالة قُطرية، ويستكشف البحث الحواجز والعوامل التمكينية لقيادة وتمثيل ومشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية. استعرضت أوكسفام المؤلفات الأكاديمية وغير المنشورة من المصادر المتاحة للعلماء حول الموضوعات ذات الصلة، بما في ذلك التوطين¹⁶ والقيادة الإنسانية المحلية¹⁷ وهندسة تنسيق الشؤون الإنسانية،¹⁸ مع التركيز بشكل خاص على المنشورات التي تركز على سياقات الأردن ولبنان وسوريا. غطى استعراض المؤلفات في المقام الأول الوثائق باللغة الإنجليزية المنشورة بين عامي 2015 و 2021، وهي متاحة عند الطلب.

يعتمد البحث أيضاً على 17 مقابلة شبه منظمة لمخبرين رئيسيين مع ممثلين من 15 منظمة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية، ومنصة اجتماع واحدة لأصحاب المصلحة ووكالة واحدة تابعة للأمم المتحدة، أجريت بشكل افتراضي بين ديسمبر 2021 ويناير 2022. شمل ذلك مقابلات مع خمسة ممثلين من الأردن وستة ممثلين من لبنان وخمسة ممثلين من سوريا وممثل واحد يعمل في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. أتاحت أوكسفام إمكانية الاستعانة بمترجم فوري يتحدث اللغة العربية لكن اختار جميع المشاركين إجراء مقابلات باللغة الإنجليزية. شملت المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية المشاركة المنظمات التي تقودها النساء، ومنظمات حقوق المرأة، والمنظمات المعنية بذوي الإعاقة، والمنظمات التي يقودها اللاجئون.

اختارت أوكسفام المشاركين بناءً على علاقتهم الحالية أو السابقة باستجابة أوكسفام الإنسانية للأزمة السورية، و/أو معرفتهم بهيكل التنسيق الإنساني في الأردن ولبنان وسوريا. أجرت أوكسفام مقابلات مع بعض مخبري المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية بصفتهم قادة مجموعات/قطاعات الأمم المتحدة أو أعضاء المجالس الاستشارية للصناديق المشتركة للأمم المتحدة، بدلاً من كونهم ممثلين لمنظماتهم. نظراً للدور المهم الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية في تقديم الاستجابة الإنسانية داخل سوريا وكذلك المساعدة عبر الحدود، اختارت أوكسفام ممثلين من العديد من مراكز العمليات للاستجابة السورية. ونظراً لسياق التشغيل المقيد، لم تتمكن أوكسفام من إجراء مقابلات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية في شمال شرق سوريا، ولكنها شملت إحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية المسجلة في دمشق التي تقدم البرامج في شمال شرق سوريا.

كيفية قراءة المؤشر

نطاق التغيير							
							
الظهور	السياسة	الشراكة	المشاركة	القيادة	التمويل	القدرات	
النقاط							
							
ضعيف للغاية	ضعيف	هناك بعض التقدم	متوسط	جيد			
الاختصارات							
<p>JIAF: إطار التحليل المشترك بين القطاعات JoRISS: نظام معلومات استجابة الأردن للأزمة السورية JRP: خطة استجابة الأردن LCRP: خطة الاستجابة لأزمة لبنان L/NA: الجهة الفاعلة المحلية والوطنية L/NGGO: المنظمة غير الحكومية الوطنية والمحلية NGO: المنظمة غير الحكومية OCHA: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OPR: مراجعة الأقران للعمليات RLO: منظمة يقودها اللاجئون ToR: الشروط المرجعية TWG: مجموعات العمل الفنية WLO: منظمة تقودها نساء WRO: منظمة حقوق امرأة</p>				<p>W5/4/3: من يفعل ماذا وأين (ومتى) (ولمن) RP3: الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات استجابة للأزمة في سوريا DPO: المنظمة المعنية بذوي الإعاقة CBPF: الصناديق المشتركة القطرية EOC: خلية عمليات الطوارئ - لبنان ERP: خطة الاستجابة للطوارئ - لبنان FTS: خدمة التتبع المالي GBV: العنف المبني على النوع الاجتماعي GoJ: حكومة الأردن GoL: حكومة لبنان GoS: حكومة سوريا HC: المنسق الإنساني HCT: الفريق القطري الإنساني HNO: لمحة عن الاحتياجات الإنسانية HPC: دورة البرامج الإنسانية HRP: خطة الاستجابة الإنسانية IASC: اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات</p>			

1 تقييم الاحتياجات

المجال	المؤشرات الأساسية	الأردن	لبنان	سوريا
	1.1 دليل على أن المعايير والأدوات والسياسات الإنسانية المشتركة قد تم وضعها في سياقها			
	في عام 2021، دفعت جائحة كوفيد-19 للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى إصدار العديد من الملاحظات التوجيهية العالمية لتعزيز مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في دورة البرامج الإنسانية، مع الإشارة بشكل خاص إلى التحليل المشترك بين القطاعات وجمع البيانات، 19 تشمل نماذج مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تقييمات للاحتياجات الموحدة واللمحات العامة عن للاحتياجات الإنسانية بعض الإشارات إلى التوطين ولكن هذا ليس تركيزها الأساسي. تم وضع اللمحة العامة عن الاحتياجات الإقليمية لعام 2022 في سياق الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. وتم إطلاق إطار التحليل المشترك بين القطاعات في عام 2020 لتحليل الاحتياجات المتعددة للسكان المتضررين في الأزمات، وفي عام 2021، كانت سوريا واحدة من الدول التي تم فيها تجريب إطلاق هذه الأداة كما قام فريق عمل التوطين في الأردن التابع للفريق القطري الإنساني في عام 2021 الذي قاده بشكل مشترك هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنتدى المنظمات غير الحكومية الدولية في الأردن ومنتدى المنظمات غير الحكومية الوطنية الأردنية بتطوير إطار عمل المتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم لتوطين العمل الإنساني في الأردن.			
	1.2 دليل على أن الوثائق الرئيسية قد تمت ترجمتها أو إعدادها من قبل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية			
	يتوفر نموذج اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية الخاص بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لعام 2022 باللغات الرسمية والمحلية ذات الصلة بما في ذلك العربية والإنجليزية والفرنسية، ولكن الإرشادات الأخرى لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية التي توفر المعلومات لتقييمات الاحتياجات، بما في ذلك الإرشادات التشغيلية بشأن التقييمات المنسقة في الأزمات الإنسانية، وإرشادات التقييم السريع الأولي متعدد القطاعات وإطار التحليل المشترك بين القطاعات، متاحة باللغة الإنجليزية فقط. لا تتوفر اللمحات العامة عن الاحتياجات الإنسانية على المستوى القطري لعام 2021 إلا لسوريا، وهي منشورة باللغتين العربية والإنجليزية. تم وضع اللمحة العامة عن الاحتياجات الإقليمية لعام 2022 في سياق الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات استجابة للازمة السورية، ولكنها وغالبية الوثائق ذات الصلة منشورة باللغة الإنجليزية فقط.			
	1.3 دليل على أن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية تشارك بشكل هادف في إعداد اللمحات العامة عن الاحتياجات الإنسانية			
	لم تتوفر بشكل عام للأردن ولبنان وسوريا التفاصيل المتعلقة بعدد الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تشارك في إعداد اللمحات العامة عن الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك فرق إطار التحليل المشترك بين القطاعات والتحليلات المنسقة، ومراجعات البيانات الثانوية وعمليات التحقق. قدمت اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لسوريا لعام 2021 معلومات أساسية عن المشاورات التي أجريت مع الجهات الفاعلة الإنسانية والأشخاص المتضررين ومجتمعاتهم، بما في ذلك مخطط لمشاركة المنظمات غير الحكومية في تقييمات الاحتياجات التي تم الاسترشاد بها في إعداد الوثيقة. لكن لم تتوفر أعداد أو النسبة المحددة للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية التي شاركت في إعداد اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية، أو تصنيف المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية، أو تحليل أنواع المنظمات غير الحكومية المساهمة (على سبيل المثال، المنظمات التي تقودها النساء أو منظمات حقوق المرأة أو المنظمات المعنية بذوي الإعاقة أو المنظمات التي يقودها اللاجئون).			
	1.4 دليل على أن احتياجات القدرات المؤسسية والتقنية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية تنعكس في اللمحات العامة عن الاحتياجات الإنسانية			
	تتضمن اللمحة العامة عن الاحتياجات الإقليمية للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لعام 2022 قسماً حول تعزيز القدرات المحلية والوطنية. تُركز هذه الوثيقة على تحسين قدرات المؤسسات والخدمات العامة؛ ولكن لا توجد إشارة إلى احتياجات القدرات المؤسسية والتقنية للمنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية. تشير اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2021 لسوريا بإيجاز إلى تعزيز منظمات الصحة المجتمعية في سوريا.			
التوصيات				
<ul style="list-style-type: none"> • أن تقوم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بترجمة وثائق السياسة والتخطيط الإنسانية الرئيسية إلى اللغات الرسمية والمحلية، بما في ذلك العربية والإنجليزية والفرنسية، وأن تقوم بمشاركة الوثائق على منصات المعلومات والمواقع الإلكترونية ذات الصلة. • أن تقوم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتحديث نماذج اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لتشمل إرشادات محددة حول مشاركة وإشراك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. • يجب على الفرق القطرية الإنسانية ضمان أن تشمل اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية تحليل الاقتصاد السياسي الذي يعكس البيئة التمكينية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك الحيز المدني والعقبات البيروقراطية التي تؤثر على عمليات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والوصول إليها. • يجب على الفرق القطرية الإنسانية التأكد من أن اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية تعكس احتياجات القدرات المؤسسية والتقنية للجهات المحلية والوطنية. 				

2 التخطيط الاستراتيجي للاستجابة

المجال	المؤشرات الأساسية	الأردن	لبنان	سوريا
2.1	النسبة المئوية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية الممثلة في الفرق القطرية الإنسانية			
<p>في حين أن عضوية الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الفرق القطرية الإنسانية في الأردن ولبنان وسوريا أعلى من المتوسط العالمي،²⁰ لا تزال هذه الجهات الفاعلة المحلية والوطنية ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل كبير في هذه البلدان مقارنة بالجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. تُشكل المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية المعنية بالفرق القطرية للعمل الإنساني 11.1٪ فقط من الأعضاء في الأردن و 14.3٪ من الأعضاء في لبنان و 15٪ من الأعضاء في دمشق.²¹ تُمثل المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية 30٪ من أعضاء الفرق القطرية الإنسانية في غازي عنتاب.²² في الأردن ولبنان، هناك تمثيل متساوي للمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية في مننديات التنسيق.²³ لا تُمثل السلطات الحكومية في الفرق القطرية الإنسانية.²⁴ لا تتوفر بيانات مصنفة عن تمثيل المرأة أو الفئات الأخرى الممثلة تمثيلاً ناقصاً.</p>				
2.2	النسبة المئوية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية القائدة أو المشاركة في القيادة			
<p>في الأردن، تشغل المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية 4٪ من الأدوار القيادية في القطاع.²⁵ في خلية عمليات الطوارئ في لبنان، تشغل المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية 6٪ من الأدوار القيادية للمجموعات، وفي خطة الاستجابة لأزمة لبنان، تشترك وكالات الأمم المتحدة في قيادة القطاعات، على الرغم من أن 41٪ من قادة القطاع هم من حكومة لبنان.²⁶ في دمشق، تفقد وكالات الأمم المتحدة جميع القطاعات، حيث أن المنظمات غير الحكومية غير مؤهلة للقيادة المشتركة للقطاعات. في غازي عنتاب، هنالك نسبة 12٪ من قادة المجموعات من المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية.²⁷</p>				
2.3	دليل على أن خطط الاستجابة الإنسانية واستراتيجيات المجموعات/القطاعات تعترف بقيادة الجهات المحلية والوطنية وتستكمل مننديات تنسيق الشؤون الإنسانية وآليات الاستجابة الموجودة مسبقاً			
<p>يوفر النموذج المشروح لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 إرشادات لتسليط الضوء على التكامل والروابط بين خطط الاستجابة الإنسانية والصليب الأحمر/الهلال الأحمر وأطر المساعدة الإنمائية والخطط الحكومية، ولدراسة توافر وقدرات ومساهمات الشركاء المحليين والحكومة في الاستجابة المخطط لها. قادت حكومة الأردن عملية وضع خطة استجابة الأردن، بالشراكة مع الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. كان خطة الاستجابة لأزمة لبنان جهداً مشتركاً بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة ليبريا، وحددت أهدافاً "للدعم وتعزيز قدرة الاستجابة للمؤسسات الوطنية والمحلية والجهات الفاعلة الإنسانية الوطنية والمحلية". لكن يواصل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية قيادة خطة الاستجابة للطوارئ في لبنان. تشارت الأمم المتحدة مع حكومة سوريا بشأن تطوير خطة الاستجابة الإنسانية، مشيرة إلى "المسؤولية الأساسية للحكومة في حماية جميع السوريين ورفاههم".</p>				
2.4	دليل على مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في إعداد خطط الاستجابة الإنسانية			
<p>أشارت خطط الاستجابة الإنسانية لعام 2021 للأردن ولبنان وسوريا، والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لعام 2021 إلى أنه تمت استشارة مجموعة متنوعة من مجموعات أصحاب المصلحة في تطوير الخطط، بما في ذلك الحكومات المضيفة والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. لكن لم تقدم أي من الخطط تفاصيل متاحة للعام حول تصنيف مجموعات أصحاب المصلحة المشاركين، مثل المنظمات غير الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية أو المنظمات التي تقودها النساء أو منظمات حقوق المرأة أو المنظمات المعنية بنوعي الإعاقة أو المجموعات الأخرى الممثلة تمثيلاً ناقصاً. لم تقدم أيضاً قوائم تفصيلية بالمنظمات أو المشاركين. تُشير توجيهات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى تتبع تقييم خطة الاستجابة الإنسانية من حيث التوطين، ولكن لم يكن ذلك متاحاً للعام.</p>				
2.5	دليل على أن احتياجات القدرات المؤسسية والتقنية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية تنعكس في خطط الاستجابة الإنسانية وخطط استجابة المجموعات/القطاعات			
<p>كانت هناك بعض الأدلة على أن خطط الاستجابة الإنسانية تعكس احتياجات القدرات المؤسسية والتقنية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. وأحد المبادئ الرئيسية المحددة في خطة الاستجابة لأزمة لبنان هو "تعزيز توطین الاستجابة مع الجهات الفاعلة الوطنية، بما في ذلك السلطات المحلية". وبالمثل، فإن خطة الاستجابة الإنسانية في سوريا لعام 2020 "تؤكد على التزام المجتمع الإنساني المستمر بتوطين المساعدات، بما في ذلك تطوير القدرات المؤسسية وقدرات المنظمات غير الحكومية". في حين تشير خطة استجابة الأردن بليجاز إلى دعم الحكومة المحلية والبلديات، وتعزيز المجتمع المدني و"نهج التوطين"، لا تقدم الوثيقة تفاصيل إضافية. كما لم ترد أي إشارة إلى احتياجات قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في خطة الاستجابة لأزمة لبنان.</p>				
التوصيات				
<ul style="list-style-type: none"> تقوم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بمراجعة الشروط المرجعية للفريق القطري للعمل الإنساني لتشمل عدداً متساوياً من المقاعد ضمن تكوينه، ويشمل ذلك الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية، مع إرشادات حول العمليات الشفافة والشاملة لتحديد الأعضاء واختيارهم. تقوم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بإدخال تدابير لتتبع التنوع والإبلاغ عنه وتضمينه في آليات تنسيق الشؤون الإنسانية في المسح السنوي لهيكل تنسيق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على المستوى القطري. يجب على منسقي الشؤون الإنسانية التأكد من أنه لدى جميع المجموعات/القطاعات شروط مرجعية واستراتيجيات تعترف بأهمية القيادة الإنسانية المحلية وتتضمن إجراءات واضحة ومحددة زمنياً لتعزيز التوطين بشكل أكبر. 				















- يجب على منسقي الشؤون الإنسانية التأكد من أن الفرق القطرية الإنسانية والمجموعات/القطاعات تتمتع باستراتيجيات وخطط عمل سنوية توثق طرق العمل الفعالة والشاملة (جداول الأعمال والمحاضر وشفافية صنع القرارات، والممارسات الجيدة الأخرى للاجتماعات).

3 تعبئة الموارد

المجال	المؤشرات الأساسية	الأردن	لبنان	سوريا
3.1 النسبة المئوية لإجمالي التمويل الإنساني المباشر الممنوح للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية				
<p>زادت بحد قليل النسبة المئوية لإجمالي التمويل الإنساني المباشر الممنوح للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية لأزمة سوريا. في عام 2018، وهو العام الأول للتمويل المصنف حسب المتلقي والمتاح في التقارير السنوية للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، تلقت المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية 1٪ فقط من التمويل (20.5 مليون دولار).²⁸ في عام 2020، ارتفع هذا إلى 4٪ من التمويل (132.3 مليون دولار)، مقارنة بنسبة 82٪ (2.6 مليار دولار) لوكالات الأمم المتحدة و 14٪ (459.3 مليون دولار) للمنظمات غير الحكومية الدولية.²⁹ في عام 2021، ذهبت نسبة 5٪ فقط من التمويل (95.4 مليون دولار) ضمن إطار خطة الاستجابة الإنسانية في سوريا إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية، مع توجيه الغالبية إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.</p>				
3.2 النسبة المئوية من الصناديق المشتركة القطرية التي منحها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية				
<p>في عام 2021، خصص مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية نسبة كبيرة من تمويل الصناديق المشتركة القطرية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. شمل ذلك 34٪ من التمويل في الأردن، و 35٪ من التمويل في لبنان، و 18٪ من التمويل في سوريا، و 56٪ من تمويل العمليات العابرة للحدود في سوريا. في حين أن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية قد حقق أو تجاوز التزاماته بالصفقة الكبرى لزيادة التمويل للجهات الفاعلة المحلية والوطنية في جميع الصناديق المشتركة القطرية باستثناء صندوق سوريا عبر الحدود، يواصل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية منح غالبية المخصصات لوكالات الأمم المتحدة و/أو المنظمات غير الحكومية الدولية. هناك أيضاً أشياء إضافية يمكن القيام بها لتعزيز إمكانية وصول النظم المحلية والوطنية وتضمينها. تشير النتائج المستخلصة من مراجعة المؤلفات والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين إلى أن المستويات العالية من المنافسة ومتطلبات العناية الواجبة الصارمة وتقييم القدرات لا تزال تشكل حاجزاً كبيراً للعديد من الجهات الفاعلة المحلية، ولا سيما شرط إثبات أدلة على السياسات والأدلة الإلزامية.</p>				
3.3 النسبة المئوية لتمويل المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية متعددة السنوات				
<p>على الصعيد العالمي، زادت الجهات المانحة نسبة المساعدة الإنسانية المقدمة ضمن التمويل متعدد السنوات منذ عام 2016، على الرغم من انخفاضها في عام 2020. في عام 2020، تم تصنيف 42٪ من التمويل الذي حللته إحدى الدراسات على أنه تمويل متعدد السنوات "يستمر لمدة 24 شهراً أو أكثر من تاريخ بدء اتفاقية التمويل الأصلية".³⁰ لكن من الصعب فهم مقدار هذا التمويل الذي يدعم استجابة اللاجئين السوريين. لا يوفر نظام الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في سوريا وخدمة التتبع المالي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تفصيلاً للتمويل متعدد السنوات. في الوقت الراهن، تحدّ الصناديق المشتركة القطرية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية اتفاقات التمويل لمدة أقصاها 12 شهراً. لكن تشير النتائج من مراجعة المؤلفات ومقابلات المخبرين الرئيسيين إلى أن الوصول إلى التمويل المستدام متعدد السنوات لا يزال أحد أكبر التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية في الأردن ولبنان وسوريا.</p>				
3.4 النسبة المئوية لأعضاء المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية في المجالس الاستشارية للصناديق المشتركة القطرية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية				
<p>في عام 2020، شغلت المنظمات غير الحكومية المحلية 16.7٪ من المقاعد في المجلس الاستشاري للصندوق الإنساني الأردني، و 15٪ من المقاعد في المجلس الاستشاري للصندوق الإنساني اللبناني، و 18.8٪ من المقاعد في المجلس الاستشاري للصندوق الإنساني العابر للحدود السورية.³¹ لا يوجد تمثيل للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية في المجلس الاستشاري للصندوق الإنساني السوري بسبب قيود حكومة سوريا.³² وينتج المجلسان الاستشاريان للصندوق الإنساني اللبناني والصندوق الإنساني الأردني تمثيلاً متساوياً للمنظمات غير الحكومية، مع تخصيص مقعدين وثلاثة مقاعد لها على التوالي.³³ لا تتوفر بيانات عن تمثيل المرأة أو الفئات الأخرى الممثلة تمثيلاً ناقصاً.</p>				

- أن تقوم الجهات المانحة بزيادة حجم ونسبة وجودة (مرنة ومتعددة السنوات) التمويل الإنساني للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية بما يتماشى مع التزامات الصققة الكبرى، بما في ذلك زيادة المساهمات في الصناديق المشتركة القطرية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.
- أن يواصل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الجهود الرامية إلى تيسير وصول المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية إلى الصناديق المشتركة القطرية، بما في ذلك تحليل عمليات العناية الواجبة والقدرات.
- أن يقوم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لزيادة تمثيل المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية، بما في ذلك النساء والمجموعات الأخرى الناقصة التمثيل، في المجالس الاستشارية للصناديق المشتركة القطرية. أن يقوم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية باتخاذ تدابير لتتبع التنوع والإبلاغ عنه وتضمن المجالس الاستشارية للصناديق المشتركة القطرية.
- يجب على جميع الجهات الفاعلة الإنسانية تحسين نشرها للبيانات على خدمة التتبع المالي الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بما في ذلك التصنيف حسب المتلقي، مثل المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة والمنظمات المعنية بذوي الإعاقة والمنظمات التي يقودها اللاجئون.

4 4 التنفيذ والمراقبة

المجال	المؤشرات الأساسية	الأردن	لبنان	سوريا
	4.1 حضور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والمشاركة بنشاط في آليات تنسيق المساعدات الإنسانية			
<p>وجدت المراجعة العالمية لتكوين المجموعات (الذي شمل تحليل لبنان وسوريا) لعام 2020 الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية تشكل 44٪ من جميع المنظمات المشاركة في المجموعات. لكن شكلت الجهات الفاعلة المحلية والوطنية 7٪ فقط من المنظمات المشاركة في مجموعات العمل الفنية، والأدوار القيادية محدودة. في حين لم يكن هناك توزيع للبيانات للأردن ولبنان وسوريا، كانت هناك بعض الأمثلة البارزة على الممارسات الجيدة التي تم تحديدها في المؤلفات. حوالي 70٪ من أعضاء المجموعة الفرعية للعنف المبني على النوع الاجتماعي في سوريا هم من المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية التي تقود فرق عمل وتشكل جزءاً من عمليات صنع القرار.</p>				
المجال	المؤشرات الأساسية	الأردن	لبنان	سوريا
	4.2 النسبة المئوية لاجتماعات التنسيق والوثائق المتاحة باللغات الرسمية أو المحلية			
<p>أفادت المراجعة العالمية لتكوين المجموعات (التي تضمنت تحليل لبنان وسوريا) لعام 2020 الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أن حوالي ثلث المجموعات/القطاعات لا تستخدم اللغات الرسمية أو المحلية في الاجتماعات، وتعتمد بدلاً من ذلك على اللغة الإنجليزية. في هذه الحالات، قدمت المجموعات/القطاعات خدمات الترجمة نصف عدد المرات تقريباً. وجدت مراجعة لمؤلفات المصادر التي ركزت على الأزمة السورية أن الاعتماد على اللغة الإنجليزية، والاستخدام المتكرر للمختصرات والمصطلحات الإنسانية، وخدمات الترجمة التحريرية والترجمة الفورية المحدودة كانت أيضاً حواجز شائعة أمام مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الأردن ولبنان وسوريا.</p>				
المجال	المؤشرات الأساسية	الأردن	لبنان	سوريا
	4.3 مدى شمول رصد معلومات الاستجابة الإنسانية في مصفوفات من يفعل ماذا وأين (ومتى) وغيرها من منصات جمع البيانات لمساهمات وأنشطة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية			
<p>في حين تشارك العديد من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في تطوير مبادرات التقييم الإنساني، ومبادرات الاستراتيجية والتخطيط ضمن اللحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية، فإنها لا تزال محدودة في قدرتها على التأثير على تحليل البيانات والتحقق منها واتخاذ القرارات وعمليات الموافقة. في مراجعة لمؤلفات المصادر التي ركزت على أزمة اللاجئين السوريين، غالباً ما وصفت الجهات الفاعلة المحلية والوطنية مشاركة المعلومات بأنها "تدفق أحادي الاتجاه" واستخلاصية بطبيعتها، أو شعرت أن مساهماتها غالباً ما "يتم تجاهلها وتعتبر غير موثوقة أو غير سليمة". وفي حين أن المنصة المركزية لنظام معلومات استجابة الأردن للأزمة السورية المركزية من السهل تصفحها ومتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، تبقى العديد من منصات إدارة المعلومات لدى لبنان وسوريا أكثر تعقيداً ولا تتضمن تصنيفاً حسب نوع الجهة الفاعلة التي تقدم الاستجابة. تتوفر هذه المنصات حصرياً باللغة الإنجليزية.</p>				
المجال	المؤشرات الأساسية	الأردن	لبنان	سوريا
	4.4 التصور بأن الشراكات بين الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية عادلة وأخلاقية وحقيقية ومتكاملة			
<p>تشير النتائج المستخلصة من المؤلفات ومقابلات المخبرين الرئيسيين إلى أن الشراكات بين الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية غير منصفة وتتسم في المقام الأول بكونها علاقات من نوع "المقاولين من الباطن". وكثيراً ما تفتقر الجهات الفاعلة المحلية والوطنية إلى القدرة على الوصول والقدرات المؤسسية اللازمة للتأثير على تخطيط البرامج وصنع القرارات. ولا تزال الجهات الفاعلة الدولية تُقوض دور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية من خلال عدم تمرير النفقات العامة وعدم الاستثمار في شراكات طويلة الأجل ومستدامة.</p>				
المجال	المؤشرات الأساسية	الأردن	لبنان	سوريا

			4.5 التصور بأن الجهات الفاعلة الدولية تعترف بالدور الذي تؤديه الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الاستجابة الإنسانية وتسلط الضوء عليه وتُبْرِزه	
<p>تُشير النتائج المستخلصة من مراجعة المؤلفات ومقابلات المخبرين الرئيسيين إلى أنه في حين أن هناك بعض الأمثلة على الممارسات الجيدة، فإن العديد من الجهات الفاعلة الدولية تفشل في الاعتراف بدور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الاستجابة الإنسانية. في كثير من الأحيان، لا تتاح للجهات الفاعلة المحلية والوطنية رؤية تقارير الجهات المانحة أو الفرصة للمساهمة فيها مساهمة مجدية. كان من الشائع أيضاً أن تؤدي الجهات الفاعلة الدولية دور "حارس البوابة" عندما يتعلق الأمر بمشاركة الجهات المانحة.</p>				
التوصيات				
<ul style="list-style-type: none"> • يجب على الجهات المانحة توفير تمويل مخصص لدعم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في مننديات تنسيق الشؤون الإنسانية. • يجب على مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية التأكد من أن معلومات الاستجابة الإنسانية في مصفوفات من يفعل ماذا وأين (ومتى) (ولمن) ومنصات جمع البيانات الأخرى تتضمن تصنيفاً لنوع الجهة الفاعلة التي تُقدم الاستجابة (بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة والمنظمات المعنية بذوي الإعاقة والمنظمات التي يقودها اللاجئون). • يجب على الجهات الفاعلة الدولية أن تسعى إلى إقامة شراكات مُنصفة وحقيقية واستراتيجية مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تشمل الاستثمار في مبادرات طويلة الأجل لتعزيز القدرات القائمة على الطلب من أجل تعزيز الاستدامة. • يجب على اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أن تقوم بتحديث الإرشادات المتعلقة بتكوين الفرق القطرية الإنسانية لتشمل التمثيل العادل للجهات المحلية والوطنية حيثما أمكن، وتحديث الإرشادات المتعلقة بالقيادة المشتركة للمجموعة/القطاع لتشمل تمثيل الجهات المحلية والوطنية حيثما أمكن. 				

5 مراجعة الأقران للعمليات وتقييمها

المجال	المؤشرات الأساسية	الأردن	لبنان	سوريا
	5.1 مدى إعطاء الجهات الفاعلة الدولية الأولوية لقيادة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية منذ بداية الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك الأدلة على خطط الانتقال والتسليم			
<p>تطلب إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من منسقي الشؤون الإنسانية والفرق القطرية الإنسانية بدء مراجعات هيكل التنسيق سنوياً لضمان بقاء هياكل تنسيق المجموعات "مناسبة للغرض" وتحديد ما إذا كان ينبغي أن تستمر أو تُكفي أو تقوم بالنقل أو التعطيل بناءً على تحليل السياق وقدرة التنسيق الوطنية. وجدت المراجعة العالمية لتكوين المجموعات (التي تضمنت تقييم لبنان وسوريا) لعام 2020 أن رُبُع الفرق القطرية الإنسانية أشرفت على مراجعات هيكل التنسيق خلال العام، في حين أجرى أقل من نصف المجموعات والقطاعات مراجعة مراقبة. على الرغم من أن حكومة الأردن وحكومة لبنان توديان بالفعل دوراً قيادياً قوياً في الاستجابة للأزمة السورية، حدد البحث أمثلة محدودة لخطط الانتقال والتسليم المعمول بها. من الأمثلة على ذلك قطاع الأمن الغذائي التابع لخطوة الاستجابة لأزمة لبنان، الذي يشير إلى أهمية الروابط مع برامج المساعدة الاجتماعية الوطنية لحكومة سوريا لتيسير عملية الانتقال. لا توجد خطط انتقال أو تسليم متاحة لسوريا بالنظر إلى السياق السياسي والإنساني الحالي.</p>				
	5.2 دليل على أن المشاركة الفعالة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية تؤخذ في الاعتبار في جميع أنشطة المراجعة والتقييم الإنسانية بما في ذلك مراجعات الأقران للعمليات والتقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات			
<p>حدثت مراجعة أقران لعمليات سوريا بأكملها في يونيو ويوليو 2015. ترأس فريق مراجعة الأقران للعمليات فريق كبار المسؤولين المعنى بتنفيذ جدول الأعمال التحويلي لدى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مع ممثلين عن شبكة من المنظمات غير الحكومية، وإحدى المنظمات غير الحكومية الدولية، ووكالتين من وكالات الأمم المتحدة. في حين أن التقرير الكامل غير متاح للعامة، لم يُشر الموجز الملخص إلى التعامل مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. في عام 2014، سمح مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بإجراء مبادرة تقييمية مُشتركة تُعرف باسم مبادرة تعلم الدروس وتحمل المسائلة المُنسقة في سوريا نيابة عن المجموعة التوجيهية للتقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات. تضم المجموعة التوجيهية أعضاء من شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في العمل الإنساني، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وست منظمات غير حكومية دولية. قِيم هذا التقرير جودة الشراكات بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، على الرغم من عدم كون المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية جزءاً من المجموعة التوجيهية. في يوليو 2017، نظم مشروع ما بين الأقران بعثة تعليمية إلى غازي عنتاب لدراسة كيف قامت القيادة الإنسانية للعمليات العابرة الحدود في شمال سوريا بإعطاء الأولوية لجدول أعمال التوطين، وبذلت جهداً كبيراً في التأكد من تضمين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية من الناحيتين الاستراتيجية والعملية في الاستجابة الإنسانية.</p>				
	5.3 مدى دمج أهداف ومؤشرات التوطين في آليات مساهمة تنسيق الشؤون الإنسانية، مثل خطط العمل السنوية وخطط أداء كبار مسؤولي الشؤون الإنسانية			

وفقاً للمراجعة العالمية لتكوين المجموعات (التي شملت تحليل لبنان وسوريا) التي أجرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2020، "تستخدم الفرق القطرية الإنسانية أدوات مثل موائيق الفرق القطرية الإنسانية والشروط المرجعية للفرق القطرية الإنسانية لضمان تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح ولتوفير أساس للمراجعات الدورية لأداء الفرق القطرية الإنسانية".³⁴ في وقت إعداد التقرير، كان لدى معظم الفرق القطرية الإنسانية شروطاً مرجعية، على الرغم من أنها في كثير من الحالات كانت تسبق الشروط المرجعية القياسية للفرق القطرية الإنسانية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمنشورة في عام 2017. أنشأت حوالي نصف الفرق القطرية الإنسانية موائيقاً تحدد الالتزامات الرئيسية لأعضاء الفريق القطري للعمل الإنساني؛ ولكن كان لدى 38٪ فقط خطط عمل وأجرت 74٪ مراجعة سنوية لمراقبة الأداء. لم تتمكن أو كسفاً من العثور على نسخ متاحة للعمامة من الشروط المرجعية أو اتفاقيات الفرق القطرية الإنسانية للأردن أو لبنان أو سوريا. في حين أنه من المعقول افتراض أن خطط الأداء الكاملة لكبار المسؤولين الإنسانيين، مثل منسق الشؤون الإنسانية الإقليمي أو منسق الشؤون الإنسانية أو نائب منسق الشؤون الإنسانية لن تكون متاحة للجمهور، لم تكن ملخصات أهداف الأداء أو الالتزامات أو الأولويات الرئيسية متاحة أيضاً.

التوصيات

- يجب على الجهات المانحة دعم المساعدة من أجل التعافي المبكر والمرونة والالتزام بتمويل جميع الأنشطة المحددة كجزء من خطة الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك أنشطة التعافي المبكر وسبل العيش على أساس الحاجة بغض النظر عن الجهة المتحكمة.
- يجب على منسقي الشؤون الإنسانية والفرق القطرية للعمل الإنساني التأكد من أن جميع أنشطة المراجعة والتقييم الإنسانية تشمل رصد وتقييم التقدم المحرز في التوطين. ينبغي أن يشمل ذلك تركيزاً خاصاً على التوطين في الشروط المرجعية، وجمع وتحليل البيانات المصنفة، وإدراج ممثلي الجهات المحلية الفاعلة في اللجان التوجيهية والفرق الاستشارية القطرية.
- يجب أن يضمن المنسقون الإنسانيون والفرق القطرية للعمل الإنساني أن جميع الفرق القطرية للعمل الإنساني والمجموعات قد قامت بتحديث الشروط المرجعية والاتفاقات وخطط العمل المتاحة للعمامة والتي تشمل أهداف التوطين.
- يجب أن يضمن المنسقون الإنسانيون والفرق القطرية الإنسانية تضمين التوطين في آليات المساءلة مثل تقييمات أداء منسق الشؤون الإنسانية ومراجعات هيكل التنسيق السنوية، ومشاركة ملخص أهداف الأداء السنوية والتقييمات والالتزامات والأولويات الرئيسية مع الشركاء في المجال الإنساني عبر الرسائل العامة أو مقاطع الفيديو أو الندوات عبر الإنترنت.

- 1 تفهم أو كسفام التوطين على أنه "العملية التي تحاول من خلالها مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الإنسانية، كل واحدة منها بطريقتها الخاصة، ضمان مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بشكل أفضل في تخطيط العمل الإنساني وتقديمه وتحمل المسؤولية بشأنه، مع ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية بسرعة وفعالية وعلى أساس يحترم المبادئ". أو كسفام كندا. [2019]. نهج نسوي نحو التوطين: كيف يمكن لكندا دعم قيادة الجهات الفاعلة في مجال حقوق المرأة في العمل الإنساني. تم الاقتباس في 10 يناير 2022 عبر الرابط <https://www.oxfam.ca/wp-content/uploads/2018/06/a-feminist-approach-to-localization.pdf>.
- 2 تفهم أو كسفام القيادة الإنسانية المحلية على أنها "الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية (سواء كانت من المجتمع المدني أو الحكومة أو كليهما) التي تقود الاستجابة الإنسانية وتضمن أنها سريعة ومناسبة وتلبي احتياجات السكان المتضررين". تعني القيادة الإنسانية المحلية "نظاماً إنسانياً تحويلياً يتسم بطبيعته بالتعاون والشمول والمرونة والتنوع، وحيث تكون عمليات صنع القرار في مجال المساعدات منصفة وأقرب إلى الأشخاص المتضررين. لذا يُعتبر "التوطين" جزءاً من العملية الهادفة إلى هذا التحول، وليس بالضرورة غاية في حد ذاته. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. [2017]. توطين الاستجابة. تم الاقتباس في 10 يناير 2022 عبر الرابط <http://www.oecd.org/development/humanitarian-donors/docs/Localisingtheresponse.pdf>.
- 3 يتألف الهيكل العالمي لتنسيق الشؤون الإنسانية بشكل رئيسي من منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والمجموعات العالمية. ستركز دراسة الحالة هذه على وجه التحديد على بعض آليات التنسيق الإنسانية الرئيسية بما في ذلك الفرق القطرية الإنسانية والفرق العاملة للمجموعات/القطاعات والصناديق المشتركة الإنسانية الخاصة بالأمم المتحدة. المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية. [2017]. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والهيكل العالمي للتنسيق الإنساني العالمي: كيف يمكن للمنظمات غير الحكومية المشاركة؟ تم الاقتباس في 10 يناير 2022 عبر الرابط <https://reliefweb.int/report/world/iasc-and-global-humanitarian-coordination-architecture-how-can-ngos-engage>.
- 4 لا تُعتبر الجهات الفاعلة المحلية والوطنية مجموعة متجانسة ويمكن أن تشمل مجموعة متنوعة من المنظمات مثل المنظمات المحلية والوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والسلطات الحكومية المحلية والوطنية. يُركز هذا المؤشر بشكل خاص على مشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية.
- 5 مبادرات تنموية. [2021]. تقرير المساعدة الإنسانية العالمية. تم الاقتباس في 10 يناير 2022 عبر الرابط <https://devinit.org/resources/global-2021-humanitarian-assistance-report/>.
- 6 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. [2020]. المراجعة العالمية لتكوين المجموعات. تم الاقتباس في 10 يناير 2022 عبر الرابط <https://interagencystandingcommittee.org/system/files/2021-07/IASC%20Coordination%20Structures%20at%20Country%20Level%20in%202020.pdf>.
- 7 إنش سليم [2021]. التوطين يعني تقرير الشؤون الذاتية. مجلة فرنتريز إن بوليتيكال ساينس. تم الاقتباس في 10 يناير 2022 عبر الرابط <https://doi.org/10.3389/fpos.2021.708584>.
- 8 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. [2021]. نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية - الجمهورية العربية السورية. تم الاقتباس في 10 يناير 2022 عبر الرابط https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/syria_2021_humanitarian_needs_overview.pdf.
- 9 المرجع نفسه.
- 10 إيه جيه كليمنتس، إي إسماعيل أبو محمد، إس يوسف وجيه ويلارد. [2021]. التوطين في القيادة الإنسانية: تحديد ملامح مشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية في هياكل التنسيق الإنساني الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية. تم الاقتباس في 10 يناير 2022 عبر الرابط https://www.icvanetwork.org/uploads/2021/07/ICVA_MENA-Localisation-Report.pdf.
- 11 دي غوريفان، وإم هيمزلي وآر سايدر. [2020]. دروس قاسية: تقديم المساعدة في المناطق التي تتحكم بها الحكومة في سوريا. المجلس النرويجي للاجئين ومنظمة أو كسفام. ورقة إحاطة مشتركة للوكالة. يوليو. تم الاقتباس في 10 يناير 2022 عبر <https://www.nrc.no/resources/briefing-notes/hard-lessons--delivering-assistance-in-government-held-areas-of-syria>. معرف الوثيقة الرقمي: 2020.6249/10.21201.
- 12 سي إس، كيه منصور وإن كارستنسن. [2016]. تمويل الجهات الفاعلة الإنسانية الوطنية والمحلية في سوريا: بين التعاقد من الباطن والشراكات. كوبنهاجن: إل 2 جي ب. تم الاقتباس في 10 يناير 2022 عبر الرابط <https://www.local2global.info/humanitarian-economy/funding-syria>.
- 13 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. [2021]. التقرير السنوي 2020: الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات استجابة للأزمة في سوريا (RPS). تم الاقتباس في 10 يناير 2022 عبر الرابط <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/86636>.
- 14 تشمل أطر ومؤشرات القياس التي تم استخدامها الأبعاد السبعة للتوطين والمؤشرات الناشئة التي وضعتها مبادرة التوجيه العالمية في إطار برنامج التأهب للكوارث وحالات الطوارئ الخاص بستارت نيتورك (Start Network)؛ وإطار قياس أداء التوطين الذي طوّره شبكة استجابة المساعدات التمكينية (Tear Fund) ومنظمة أكشن إيد (ActionAid) والوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية (CAFOD) ومنظمة أو كسفام؛ ونظرية التغيير المرحلة 2 - تمكين الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية (ELNHA) 2019 التي طورتها منظمة أو كسفام؛ وتعزيز المشاركة؛ وتمثيل وقيادة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في آليات التنسيق الإنسانية الخاصة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي طورتها اللجنة؛ وقياس التوطين: الإطار والأدوات التي طورها الفريق الاستشاري الإنساني؛ وكيفية تعزيز توطين الاستجابة للنوع الاجتماعي في العمل الإنساني من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ ومسارات التوطين التي طورها اتحاد المفوضية الأوروبية؛ والمذكورة التوجيهية بشأن التوطين التي طورتها الصفة الكبرى؛ وغيرها من الأطر والمبادرات والالتزامات ذات الصلة بما في ذلك الصفة الكبرى وميثاق التغيير ومبادئ الشراكة.
- 15 مستمدة من الأبعاد السبعة للتوطين والمؤشرات الناشئة التي وضعتها مبادرة التوجيه العالمية في إطار برنامج التأهب للكوارث وحالات الطوارئ الخاص بستارت نيتورك.
- 16 انظر التعليق الختامي 1.
- 17 انظر التعليق الختامي 2.
- 18 انظر التعليق الختامي 3.
- 19 انظر تعزيز مشاركة وتمثيل وقيادة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في آليات التنسيق الإنساني التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتوجيه المؤقت بشأن التوطين والاستجابة لكوفيد-19، ودليل خطوة بخطوة لدورة البرامج الإنسانية، والجهود الأخرى على مستوى النظام بما في ذلك التوجيه من قبل مجموعة الحماية العالمية حول كيفية دمج التوطين في دورة البرامج الإنسانية.
- 20 وفقاً للمراجعة العالمية لتكوين المجموعات (التي تضمنت تقييم لبنان وسوريا) للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2020، احتلت المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية ما متوسطه 6% من المقاعد على مستوى العالم في الفرق القطرية الإنسانية. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. [2020]. المراجعة العالمية لتكوين المجموعات. تم الاقتباس في 10 يناير 2022 عبر الرابط <https://interagencystandingcommittee.org/system/files/2021-07/IASC%20Coordination%20Structures%20at%20Country%20Level%20in%202020.pdf>.

- 21 إيه جيه كليمنتس، إي إسماعيل أبو محمد، إس يوسف وجيه ويلارد. (2021). *التوطين في القيادة الإنسانية*. نفس المصدر.
- 22 المرجع نفسه.
- 23 المرجع نفسه.
- 24 المرجع نفسه.
- 25 المرجع نفسه.
- 26 المرجع نفسه.
- 27 المرجع نفسه.
- 28 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2019). *التقرير السنوي 2018: الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات استجابة للأزمة في سوريا (RP3)*. تم الاقتباس في 10 يناير 2022 عبر الرابط <https://reliefweb.int/report/turkey/3rp-regional-refugee-and-resilience-plan-response-syria-crisis-2018-annual-report-enar>
- 29 المرجع نفسه.
- 30 مبادرات تنموية. (2021). *تقرير المساعدة الإنسانية العالمية*. نفس المصدر.
- 31 إيه جيه كليمنتس، إي إسماعيل أبو محمد، إس يوسف وجيه ويلارد. (2021). *التوطين في القيادة الإنسانية*. نفس المصدر.
- 32 المرجع نفسه.
- 33 المرجع نفسه.
- 34 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. (2020). *المراجعة العالمية لتكوين المجموعات*. نفس المصدر.

تقارير أبحاث أو كسفام

تُكتب تقارير أبحاث أو كسفام لمشاركة نتائج البحث والمساهمة في النقاش العام ودعوة التعليقات حول التنمية والسياسات والممارسات الإنسانية. ولا تعكس بالضرورة مواقف سياسة أو كسفام. الآراء المعرب عنها هي آراء مؤلف التقرير وليست بالضرورة آراء منظمة أو كسفام.

لمزيد من المعلومات، أو للتعليق على هذا التقرير، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى إيما كليف: ejcliffe@hotmail.com

© منظمة أو كسفام الدولية يوليو 2022

يخضع هذا المنشور لحقوق الطبع والنشر ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة والحملات والتثقيف والبحث، شريطة أن يتم اقتباس المصدر بالكامل. يطلب صاحب حقوق الطبع والنشر تسجيل كل أنواع الاستخدام هذه لديه لأغراض تقييم الأثر. بالنسبة للنسخ في أي ظروف أخرى، أو لإعادة الاستخدام في منشورات أخرى، أو للترجمة أو التكيف، يجب الحصول على إذن وقد يتم فرض رسوم. البريد الإلكتروني policyandpractice@oxfam.org.uk

المعلومات الواردة في هذا المنشور هي صحيحة اعتباراً من وقت الطباعة.

تم النشر بواسطة منظمة أو كسفام البريطانية لصالح منظمة أو كسفام الدولية بموجب الرقم الدولي المعياري للكتاب 1-927-78748-1-978 في يوليو 2022. معرف الوثيقة: 2022.9141/10.21201
الرقمي: منظمة أو كسفام بريطانيا، أو كسفام هارس، جون سميث درايف، كاولي، أكسفورد، OX4 2JY، المملكة المتحدة.

أو كسفام

أو كسفام هي اتحاد دولي من 21 منظمة، تعمل مع شركائها وحلفائها، للوصول إلى ملايين الناس في جميع أنحاء العالم. نعالج معاً أوجه عدم المساواة لوضع حد للفقر والظلم، الآن وفي الأجل الطويل – من أجل تحقيق مستقبل يتسم بالتكافؤ. يرجى التواصل كتابة مع أي من الوكالات للحصول على مزيد من المعلومات أو زيارة الموقع التالي: www.oxfam.org

أو كسفام إيبيس (الدانمرك) (www.oxfamibis.dk)	أو كسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)
أو كسفام الهند (www.oxfamindia.org)	أو كسفام أوتياروا (www.oxfam.org.nz)
أو كسفام إنترمون (إسبانيا) (www.oxfamintermon.org)	أو كسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)
أو كسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)	أو كسفام بلجيكا (www.oxfamsol.be)
أو كسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)	أو كسفام البرازيل (www.oxfam.org.br)
أو كسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)	أو كسفام كندا (www.oxfam.ca)
أو كسفام نوفيب (هولندا) (www.oxfamnovib.nl)	أو كسفام كولومبيا (lac.oxfam.org/countries/colombia)
أو كسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca)	أو كسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)
أو كسفام جنوب أفريقيا (www.oxfam.org.za)	أو كسفام ألمانيا (www.oxfam.de)
مؤسسة كيدف (www.kedv.org.tr)	أو كسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)
	أو كسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk)



OXFAM

www.oxfam.org